

أفريقيا... هل هي قارة المستقبل الاقتصادية؟

.د محمد شعيتاني

تم افتتاح جامعة بورنوا في جنوب أفريقيا عام 2012.

لعل عبارة «أفريقيا قارة المستقبل الاقتصادية» تردت على الإلسن في السنوات القليلة الماضية، نظر لما تحظى به هذه القارة من اهتمام عالمي متزايد، بسبب النمو المطرد الذي تشهده، لا سيما أنّ هناك تسابقاً قويا بين القوى الدولية نحو استغلال مواردها الهائلة، ومن هذا المنطلق برزت عبارات تشير إلى أنّها قارة المستقبل، وأنّ القرن الحادي والعشرين هو قرن أفريقيا، وهي التي تعتبر قارة بكر تحتوي كنوزاً ماثلة من الطاقة والمعادن، لهذا يطلق عليها اسم «خزان العالم».

وفي خضمّ هذا البحث سنتناول التعديات التي أتت إلى توجه القوى الدولية نحو القارة الحمراء، لنبين ما إذا كانت حقاً قارة المستقبل.

خزان العالم وسيلة غذائه

تعدّ أفريقيا من أقدم القارات، وتتكوّن من 54 دولة، ويتمّ تقسيمها إلى الشمال والشرق والوسط والغرب والجنوب، غير أنّها أيضاً تنقسم إلى الشمال والجنوب الصحراء الكبرى، حيث تقع معظم بلدان القارة (47 دولة تقريباً)، بينما يضم الشمال 7 دول تفصل بينها الصحراء الكبرى.

تزخر أفريقيا بموارد طبيعية هائلة، إذ تُعتبر من أغنى القارات، وهي ثاني أكبر قارة في العالم، حيث المساحة والسكان (بعد قارة آسيا) وتبلغ مساحتها 30.2 مليون كلم مربع، بينما يزيد عدد سكانها عن مليار نسمة، وهي تتمتع، بالإضافة إلى مواردها الطبيعية، بموقع استراتيجي. تمتلك أفريقيا مخزوناً هائلاً من المعادن ومصادر الطاقة، حيث تحوّز ثلث احتياطي الثروات المعدنية في العالم، (نحو 40 في المئة من الذهب، وحوالي 90 في المئة من البلاتين والكروم، إضافة إلى أنها تضم خمس احتياطي الماس، إضافة إلى اليورانيوم الذي يُعتبر طاقة بديلة عن النفط أي الطاقة النووية.

على الصعيد الطاقوي، تحوز أفريقيا 12 في المئة من احتياطيات النفط في العالم، وهناك 30 بلداً من بلدانها يُصنّف ضمن الدول المنتجة للعواد الهيدروكربونية، وبطبيعة الحال ثاني نيجيريا والجزائر وليبيا في مقدمة هذه الدول، كما أنّ هناك مساحاتاً من احتياطيات النفط في عدد من الدول والمناطق في أفريقيا، خصوصاً في الشرق.

ومن جهة أخرى، فإنّ القارة تعتبر «سلة غذاء العالم»، إذ 60 في المئة من أراضيها صالحة للزراعة (مختلف غير مستغلة والثلث لتّقرير البنك الأفريقي للتنمية)، وهناك 80 هكتارا من هذه الأراضي في جمهورية الكونغو الديمقراطية وحدها تتخطى لإنتاج 2 مليا ونصف في العالم، أي أكثر من سكان أفريقيا وأوروبا وأفقيانوسيا مجتمعين، لكن للأسف فإنّ 6 في المئة فقط من هذه الأراضي الصالحة للزراعة في أفريقيا مزروعة حتى الآن.

على الرغم من أنّ القارة تحوي داخلها ثروات ونكوزا هائلة، إلا أنّ اسمها اقترن بالفرق والتخلف وذلك نتيجة لعدم استغلال هذه الثروات، إذ إنّ ثمة معوقات كانت تقف في وجه تحقيق التنمية في القارة مثل الفساد الإداري، وانخفاض مستوى التعليم، وخدمة السوق الخارجية، بالإضافة إلى الآثار السلبية التي تركها الاستعمار، والتي أعاقت بدورها التنمية، كانتشار الحروب الإثنية، والتبعية والاقتصادي، وقد وصل الأمر إلى حدّ وصفها بأنّها «قارة بلا أمل» في عنوان وضعته مجلة «ذي إيكونوميست» البريطانية على غلاف أحد أعددتها، قبل عشر سنوات.

وفي المقابل، لوحظت في السنوات القليلة الماضية تغيرات جذرية حول رؤيتها للعالم لهذه القارة (الميووس منها)، ويمكن القول أنّ هذه النظرة اختلفت في شكل جذري، وأصبحت أفريقيا مطح أنظار دول العالم، سواء الدول المتقدمة أو النامية. وفي السياق عينه، ظهرت عبارات مغايرة تماما لما كانت توصف به القارة، عبارات توحي بمدى اهتمام العالم بها، وقد عادت الجملة عينها «ذي إيكونوميست» وعنوت أحد أعددائها عام 2011 بـ«أفريقيا الواعدة»، كما بدأت تتردّد عبارات مثل «أفريقيا قارة المستقبل» على لسن الكثير من المستثمرين والإقتصاديين والسياسيين، بالإضافة إلى عبارات أخرى مثل «أفريقيا الصين الغد» و«قارة الصين الثمانية»، «الهند الجديدة»، و«القرن الأفريقي» (أي أنّ القرن 21 هو قرن أفريقيا)، وبالتالي أصبحت القارة الوجهة الجديدة للمستثمرين، بل باتت الساحة الجديدة للتنافس والصراع بين القوى الدولية.

سوق واعدة

ثمة أسئلة تطرح نفسها أبرزها: ما هي التعديات التي أدت إلى تحوّل نظرة العالم إلى أفريقيا، وهل هي حقاً قارة المستقبل؟

حظيت القارة الأفريقية في السنوات القليلة الماضية باهتمام بالغ من قبل القوى الدولية، بل أصبحت تعتبر القيلة الأولى للمستثمرين، نظرا لما تشهده من نمو مطرد، ويرى البعض أنّ الأسواق العالمية بلغت ذروتها ومستواها من الإنباع . إذ لم يبق فيها مساحات استهلاك لتصرف المنتجات، حيث تتزايد الطبقة المتوسطة في القارة، ويتحول مجتمعها إلى مجتمع استهلاكي، كما أنّ أفريقيا لم تعد سوقا للمنتجات الصينية الرخيصة فحسب، بل أصبحت أيضاً سوقاً لمختلف المنتجات بما فيها المنتجات النضمية، وقد ارتفعت فيها نسبة استهلاك التكنولوجيا، حيث يمتلك جهاز الموبايل ثلاثة أشخاص من كل أربعة أفارقة، هذا بالإضافة إلى أنّ الشراكة الصينية - الأفريقية أجحت التنافس بين القوى الدولية على موارد أفريقيا، إذ انقلقت دولاً غربية من سياستها، خصوصا الولايات المتحدة وفرنسا التي تعتبر القارة حديقة خليفة لها، بعد أن ظهر منافس قوي لهما مثل الصين.

وعلاوة على التنافس والصراع بين القوى العظمى على موارد القارة، شهدت أفريقيا نموا مطردا في السنوات العشر الأخيرة، إذ يتراوح نموها اليوم ما بين 5 و10 في المئة، بمعدل 6.5 في المئة عامي 2014 و2015، بحسب صندوق النقد الدولي، بينما لا يتجاوز نمو الاقتصاد العالمي 3.6 في المئة، ما يجعل أفريقيا أكثر القارات نمواً في العالم، وإن خفض فيروس «ايبولا» القاتل نسبة نمو القارة، خصوصا في الدول الواجهة غربا.

وفي السياق عينه، تخرّج القارة كوكبة من رواد الأعمال الذين يساهمون في نموها، وتجدر الإشارة



إلى أنّ معظم البلدان التي تشهد هذا النمو المطرد تعتمد اقتصاداتها على صادرات النفط والمعادن. تشهد أفريقيا نموا في الطبقة الوسطى، وبحسب دراسة صدرت عن البنك الأفريقي للتنمية 2011، فإنّ هذه الطبقة تقدر بحوالي 313 مليون نسمة، (ثلث عدد سكان القارة تقريبا)، علما بأنّ هذه الطبقة كانت عام 1980 تشكل حوالي ربع السكان، بنسبة 26.2 في المئة، وتصفن هذه المؤسسة الذين يتراوح إنفاقهم اليومي ما بين 22 و20 دولاراً بأنهم من الطبقة الوسطى، كما أنّ هناك تزايداً في عدد الأسر الأفريقية التي تتمتع بدخل يوفّر لها نوعا من الرفاهية، ومن المتوقع، بحسب دراسة لشركة «ماكينزي» العالمية للدراسات الاقتصادية، أن يرتفع عدد هذه الأسر من 85 مليون إلى 130 مليون عام 2020.

وعليه، فإنّ المجتمع الأفريقي يتحول إلى مجتمع استهلاكي، وفي الوقت عينه، يعتبر سوق أفريقيا من الأسواق الناشئة والواعدة، في حين وصلت الأسواق الأخرى إلى ذروتها من الاستهلاك.

ومن المتوقع نمو سكان القارة الأفريقية بشكل مدهش، حيث يتضاعف في 2050، ويصل إلى 2.4 مليار نسمة، وبحسب تقديرات الأمم المتحدة لسكان العالم في القرن القادم، فإنّ عدد سكان أفريقيا، خصوصا نحو الصحراء، سيبسأوى مع نظيره الآسيوي وذلك بحلول عام 2100، وبنسمة تقدر بـ 4 مليارات لكل منهما.

إنّ عدم توفر الكفاءة البشرية وانخفاض مستوى التعليم، كانا سببين أساسيين لتخلف القارة، ما حد من استغلالها مواردها الطبيعية، وأدى، بطبيعة الحال، إلى تصارع القوى الكبرى على تلك الموارد، بذريعة أنّ سكان القارة ليسوا قادرين على استغلال ثرواتهم، وبالتالي علينا أن نستهل، وهكذا دفع الأفارقة النغم غالبا.

في الأعوام الأخيرة، بدأت ملامح تحوّلات في أفريقيا، وظهر فيها الكثير من رواد الأعمال، أدّى إلى حدوث تغيرات جذرية، وقد أصدر معهد «جوسويل، ومقره باريس، فرنسا، قائمة تضمنت 100 من قادة الاقتصاد الأفريقي، تتراوح أعمارهم بين 40 سنة وما دون، ويساهمون في تغيير وجهه الاقتصاد.

خاصة غنية بالموارد الطبيعية، ولا تزال كذلك، غير أنّها عانت من حرمان الموارد البشرية في ذوي الكفاءة القادرين على استغلال مواردها، وفي هذا الصدد عزت إحدى النظريات تخلف أفريقيا إلى افتقارها للموارد البشرية، خصوصا من ذوي الكفاءات، لكننا رأينا في الأعوام الأخيرة تدفقا هائلا لرواد رجال أعمال من بلدان أفريقية مختلفة، كما أنّ هناك تزايداً في الطبقة الوسطى، ما ساهم في النمو الاقتصادي للقارة، وبالتالي اتجهت إليها الاستثمارات الأجنبية، هذا بالإضافة إلى قيام عدد من بلدانها بتهيئة البنية التحتية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية.

قيلة الاستثمارات الدولية

لطالما كانت أفريقيا مصدراً للموارد الخام، وسوقاً لتصريف السلع المصنّعة، بل والرخيصة منها، غير أنّ ثمة بوادر للتغيير، إذ باتت قيلة المستثمرين الدوليين، وقد ارتفع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا من 15 مليار دولارٍ عام 2002 إلى 37 مليار عام 2006 وإلى 46 مليا عام 2012، ووصل عام 2013 إلى 57 مليار دولار (بارتفاع نسبتته4 في المئة)، وكانت القارة بحاجة إلى رؤوس أموال تساهم في تحقيق التنمية، وتوفير البنية التحتية لاستغلال مواردها، وبطبيعة الحال يخلق توفر رؤوس الأموال والموارد البشرية نمو مطردا وسريعا، وهو ما تشهده أفريقيا الآن، وقد تصبغ أحد أكثر المناطق مساهمة في النمو الاقتصادي العالمي، وهذا ما يتوقّعه خبراء اقتصاديون، في حال استمرّ النمو الحالي للقارة، بحيث سيضيف حوالي 12 تريليون دولار إلى الناتج المحلي لجنوب صحراء أفريقيا بحلول 2050.

هذا النمو المطرد يجذب الاستثمارات الأجنبية للقارة التي تشهد حالياً إقبالا متزايدا من قبل المستثمرين، وبحسب دراسة صادرة عن شركة



تتميز القارة بإمكانيات زراعية هائلة من حيث التربة والموارد المائية

البناء



أفريقيا تمّت تهيئتها باستخدام المعدات الزراعية و4 في المئة منها فقط حظيت بالري. غير أنّ هناك شركات عالمية تستثمر هذا المجال، فشركة «أجكو» الأميركية مثلا، وهي ثالث أكبر شركة عالمية للمعدات الزراعية، تستثمر بمبلغ 100 مليون دولار في أفريقيا في هذا المجال.

إنّ، لأفريقيا مستقبل واعد في هذا القطاع، ومن المتوقع أنّ يصل إنتاجها الزراعي عام 2030، بحسب تقديرات معهد «ماكينزي»، 880 مليار دولار، مقابل 280 مليار دولار عام 2010.

أما في مجال الخدمات المالية والمصارف، فإنّ الشركات والمصارف والمؤسسات المالية الأوروبية تتجه نحو القارة الأفريقية، خصوصا تجاه البلدان المنتجة للنفط، (ففي هذه البلدان نجد بشكل متزايد إقبال الطبقة الوسطى على السلع الحديثة، وفي تقليد الحياة الأوروبية المعاصرة).

وفي القطاع النفدي، باتت أفريقيا الساحة الجديدة التي تتنافس فيها العلامات التجارية الشهيرة في هذا القطاع مثل «ماريويت»، «هيلتون»،

«ستار وودز»، «إنترونكتنتال»، حيث تستمر في هذا المجال، وذلك لتزايد الطلب عليه، حيث يزداد زوار القارة من السياح، وقد تحظى عدهم لأول مرة 50 مليون في 2012، وجنت عائداً بلغت 33 مليار دولار، ويتوقع تجاوز ذلك 85 مليونا بحلول 2020.

السياح ليسوا المستهدفين فحسب، بل هناك شريحة واسعة من رجال الأعمال الذي يساهمون في بلدان القارة وينفقون بسخاء، كما أنّ هناك إقبالا واسعاً على الفنادق الراقية في ظل وجود الشركات الأجنبية العالمية، وقد أصبحت بعض العواصم الأفريقية، مثل لواندا العاصمة الأنجولية، وأنجيمينا عاصمة تشام، من بين أعلى خمس مدن في العالم من حيث الإقامة والمعيشة والمواصلات. كل هذه العوامل أدّت إلى ازدياد الطلب على الفنادق الفاخرة، وجذب الفنادق العالمية إلى القارة، حيث أصبحت وجهتهم الجديدة بعد الشرق الأوسط، وارتفع عدد الفنادق الجديدة التي تمّ تشييدها منذ بداية العام الماضي بنسبة 40 في المئة.

وبعد أن استحوذت شركة «ماريويت» الدولية على مجموعة فنادق «بروتيا»، تسعى الشركة إلى افتتاح 30 فندقاً في أفريقيا مع حلول عام 2020، وهي شركة الفنادق الأكبر في أفريقيا.

الاستثمارات الأجنبية

تحظى القارة الأفريقية باهتمام البلدان المتقدمة والنامية، على حدّ سواء، بحيث باتت هذه الدول تتسابق إليها، وتعدّ الصين من أكبر شركاء أفريقيا، بل البديل الجديد للغرب، وعلاقتها مع أفريقيا هي علاقة قوية ومتمينة. وقد تطورت وتعرّزت علاقة الصين مع أفريقيا منذ بداية الألفية وإنشاء منتدى التعاون الصيني- الأفريقي (فوكاڤ في 12 تشرين الأول 2000 في بكين بهدف تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية بينها. وفي العام 2006 تمّ الإصحاح عن المبادئ التي تقوم عليها العلاقات الصينية - الأفريقية أي سياساتها تجاه القارة، وتتمثل في الإخلاص والصداقة والمساواة والمنافع المشتركة والتبادلية والإدهار والدعم المشترك والتعلم والحرص على التنمية المشتركة، ومبدأ الصين الواحد.

ومنذ 2009 ازدادت استثمارات الصينية المباشرة في أفريقيا، وارتفعت خلال أربع سنوات إلى 15 مليار دولار، وفي العام 2012 بلغ الاستثمار المباشر 21 مليار دولار.
أما عام 2012 فقد تمّ تأسيس صندوق التنمية الصيني - الأفريقي (كادف) كآلية لتنفيذ السياسة من أجل تشجيع الاستثمارات الصينية في أفريقيا، ووافقت الصين في نهاية 2012 على استثمار 2.3 مليار دولار في 53 مشروعا في 30 بلداً أفريقيّا. هذا الشراكة بين الصينية - الأفريقية عززت اهتمام البلدان الغربية بالقارة، خصوصا الولايات المتحدة الأميركية التي رفعت حجم استثمارات لها في أفريقيا، وعقدت في واشنطن بين الرابع والسادس من شهر آب من العام الماضي، قمة قادة أمريكا - أفريقيا، وركزت على قضايا التجارة والاستثمار في القارة، وأعلن الرئيس الأميركي أوباما خلال القمة عن

هل تحقّق الاستثمارات الأجنبية التنمية المرجوة؟

لاشك أنّ أفريقيا تنمو بوتيرة سريعة حيث تعتبر إحدى المناطق الأكثر نمواً في العالم، وشهدت أفريقيا نموا مطردا في السنوات العشر الأخيرة، كما أنّ الدخل الحقيقي لقرار القارة ارتفع 30 في المئة خلال السنوات العشر الماضية، بينما لم يرتفع سوى 10 في المئة خلال السنوات العشرين السابقة، وفي الوقت ذاته يتّوقع أن يمو اقتصادها سنويا بمعدل 6 في المئة في العقد المقبل.

بطبيعة الحال، حظيت القارة باهتمام كبير في السنوات الأخيرة حيث سلطت وسائل الإعلام الغربية الضوء عليها، بعد اكتشاف العديد من الكنز في شرقها وغربها، بل ويرى كثيرون أنّها «قارة المستقبل».

لعل هناك نماذج عديدة تقدمت القارة وحققت نموا عجيبا بعد أن أعرفت في التخلف والفق، مثل دول شرق آسيا، خصوصا النمر الآسيوية.

وعليه يمكن القول أنّ أفريقيا قد تمثل «قارة المستقبل»، إذا احسنت استغلال فرواتها، واستثمرت

قواها ومواردها البشرية من أجل التحول إلى اقتصاد قائم على الصناعة ومن ثم اقتصاد قائم على المعرفة، وعليه يجب أن تستثمر القارة في التعليم لأنه أساس التنمية والتقدم، وقد أعلنت الصين 18 ألف منحة تعليمية لطلاب أفارقة عام 2012، كما تقدم دول عديدة منحا لهم، وقد أطلق الرئيس الأميركي عام 2010 «YALI»، وهو برنامج (تشجيع قادة الشباب الأفارقة) من أجل استثمار قادة الجيل المقبل، كما أنّ القمة التي انعقدت في شهر آب من العام الماضي في واشنطن، كانت تحت شعار «الاستثمار في الأجيال الجديدة»، وهكذا تهتم الدول بتدريب واستقطاب كفاءات القارة.

لكن السؤال الحرج الذي يطرح نفسه في هذه المناسبة هو: هل النمو الاقتصادي المتصّد على الاستثمارات الأجنبية وحده يحقق للقارة التنمية المستدامة ويجعلها قارة المستقبل أم أنّ ثمة اعتبارات أخرى يجب مراعاتها؟

لا شك أنّ النمو الاقتصادي يساهم، إلى حدّ ما، في تحسين مستوى معيشة سكان القارة، غير أنّ الحقيقة هي أنّه لا يتحقق القضاء على الفقر إذا لم تصاحبه العدالة في توزيع الدخل والثروة، بل غالباً ما تستفيد من النمو الاقتصادي شريحة محدودة من المجتمع على حساب الأخرية، وعليه يجب الأخذ في الاعتبار القضاء على الفقر في القارة والذي يصل إلى 45 في المئة من سكانها، كما يجب تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي ومن ثم الوصول إلى التنمية الحقيقية الشاملة والمستدامة.

صحیح أنّ القارة تحقّق نمواً مطرداً أكثر من غيرها من القارات، إلا أنّها في الوقت نفسه لا تزال فقيرة حيث يمثل ناتجها المحلي 2 في المئة فقط من الناتج المحلي العالمي، في حين يمثل سكانها 12 في المئة من سكان العالم. وفي السياق نفسه، يرى البعض أنّ هذا النمو الذي تشهده القارة يرجع إلى ارتفاع الأسعار الأولية، كما أنّ معظم البلدان يرى البعض أنّ هذا النمو الذي تشهده القارة يرجع إلى ارتفاع الأسعار الأولية، كما أنّ معظم البلدان الصاعدة في القارة، والتي تحقّق نمواً مطرداً، تعتمد اقتصاداتها على النفط والمعادن، وما زال الاقتصاد الأفريقي يعتمد على تصدير الموارد الأولية، ويحتاج إلى التنويع، بالإضافة إلى ذلك تحتاج القارة إلى استقرار سياسي واقتصادي ومحاربة الفساد، وعليه فإنّ الطريق نحو تحقيق التنمية، وليس مجرد النمو،

حتى تتحقّق التنمية الحقيقية. وفي هذا الصدد، يجب استغلال مواردها غير المستغلة، خصوصا الزراعية، ورفع القيمة المضافة لمواردها الأولية من خلال تصنيعها وتصديرها في شكل مواد مصنّعة، وهذا يتطلب توطين الصناعات التحويلية في القارة، ذلك أنّ الصناعة الأفريقية في المرحلة الجينمية، ولذلك تحتاج إلى امتلاك الصناعات الثقيلة، بالإضافة إلى استثمار الموارد البشرية.

لهذا، فإنّ القارة ليست مستقلة بعد في تدبير الأعمال المتعلقة بالتنمية، مهمة في الدول النامية لتمويل عملية التنمية، ذلك أنّ البلدان التي حققت نمواً مطرداً وأصبحت دولاً صناعية جديدة يعتمد اقتصادها على الاستثمار الأجنبي، فافريقيا حالياً تستقبل هذا الاستثمار، غير أنّه ينبغي على البلدان الأفريقية أخذ زمام المبادرة بنفسها، وإدارة اقتصاداتها بنفسها وليس وفقاً لإجراءات خارجية.

تقول كارتزين موران موظفة في (سويتس آد)

وهي منتظمة غير حكومية سويسرية عاملة في مجال تنمية بلدان الجنوب «إنّ اهتمام المستثمرين في القارة الأفريقية وبالموارد الأولية التي تخرّج بها بلدانها لا يعني أنّهم معنيون بحلّق مواطن عمل، أو أنّ ظروف عيش السكان المحليين والبيئة الاقتصادية من حولهم سوف تتحسن. إنّ هؤلاء المستثمرين هم مثل سيطرة المتحركة يتدفقون من منطقة معينة ويخلق خاص يرون أنّه يحقق لهم أرباحاً سريعة قبل أن يغادروها إلى منطقة أخرى».

ايبولا... تحد جديد

على الرغم من تعافي القارة الأفريقية في العقد الأخير من العديد من الأمراض التي أعاقت نموها، ظهر تحدّد جديد أمامها يتمثل بفيروس ايبولا «ايبولا» والذي يؤثّر سلبيّاً على الاقتصاد الأفريقي ونموه. ففي الأعوام العشر الأخيرة تناقصت حدة الأمراض في بعض بلدن أفريقيا الأخرن ضمّراً، فأنخفضت إصابة مرض الملاريا إلى 30 في المئة كما انخفضت نسبة الإصابة بفيروس HIV إلى 74 في المئة، في الوقت الذي ارتفع المرض المتوقع للرد في أفريقيا بنسبة 10 في المئة.

تشهد القارة، خصوصا بعض بلدان غرب أفريقيا (غينيا، ليبيريا، سيراليون)، انتشاراً لفيروس «ايبولا» القاتل، ما أثر سلبيّاً على اقتصادها، وتشير إحدى الدراسات إلى أنّ ايبولا يخفض 4 في المئة تقريبا من النمو الاقتصادي في أفريقيا، خاصة في دول غرب أفريقيا. وقد أدّى انتشار الفيروس إلى خروج الكثير من المستثمرين والغاء عديد من الاستثمارات، كما أنّ العاملين في تلك المناطق يفرون منها خوفاً من انتقال الفيروس. وقد تناقص حجم التبادل التجاري، كما عقلت الشركات الطيران رحلاتها إلى دول القارة التي ينتشر فيها الوباء، والتفت بعض الدول تاشيرة الدخول من الدول التي انتشر فيها الفيروس.

بالنتيجة، لكي تصبغ أفريقيا قارة المستقبل، أمامها تحديات كثيرة يجب أن تتجاوزها، يجب أن تتحول إلى قارة منتجة وليس مصدرة فقط للموارد الأولية بل عليها أن تصدّر المنتجات المختلفة وذلك طبعاً بعد تصنيعها، وكذلك تنويع اقتصادياتها، وتحقيق الإكتفاء الذاتي لإدارة الموارد. إنّ الاستثمار الخارجي بات ذي أهمية لتحقيق التنمية في البلدان النامية، ويعتمد مصدور لتمويل التنمية، طبعاً بعد إحقاق اعتماد المديونية الخارجية، وذلك لنسخ الإنخار المحلي والتمويل المحلي للتنمية. ولكن له آثار سلبية ينبغي أخذها في عين الاعتبار، وفي هذا الصدد يجب على القارة تحقيق التنمية المستقلة، والتحرّر من السيطرة والاستغلال، من خلال استثمار مواردها البشرية، ومن ثمّ استغلال مواردها الطبيعية.

* رئيس هيئة حوار الأديان

باحث في الشؤون الاقتصادية والسياسية